التربية وتحدي العولمة

د/ حسان الجيلالي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة بسكرة

الملخص:

Résume :

تمهيد:

تواجه التربية اليوم تحديات كبيرة على جميع الأصعدة والمستويات، إنها تواجه العولمة وعليها أن تتزود بالكثير من القيم الحديثة والوسائل التي تستطيع بها مواجهة هذا العملاق الكبير.

إن التربية الحديثة عليها أن تتعدى مسألة المواطن الذي كانت التربية قديما تستهدفه وتعمل على تكوينه، لتتجاوز ذلك إلى تكوين الإنسان الكوكبي، وهذا الأمر يحتاج إلى تبني نظرة شمولية تكاملية تراعي جميع جوانب نموه بحيث يكون عارفا ومطلعا على كل معارف عصره، ومزاوجا بين الجانب النظري والعملي.

والمفترض في مدارس المستقبل أن تكون مصدرا أساسيا لتنمية مهارات التعلم الذاتي حتى يظل المتعلم متعلما ومعلما مدى الحياة في مجتمع التعلم المستمر وتظل المعارف والمهارات متجددة.

إن العولمة تفرض أن يكون التعلم مستمرا على امتداد حياة الإنسان وقد تحول هدفه من تعليم للجميع كضرورة اجتماعية وتربوية، ليصبح التميز للجميع والتعليم المتميز يكفل مستوى عال لنوعية الخبرات والقدرات، فالسبق في المنافسة العالمية أصبح محصلة جهد كل المجتمع، في أي دولة وليس محصلة أداء أقلية معينة.

وهكذا تصبح التنمية والتربية في عملية ديمومة تتسم بالتكامل دون الاكتفاء ببعد وحيد للإنسان وبعد وحيد للتنمية(1). إن العصر الذي نعيشه يتسم بموجة من التحولات في مختلف نواحي الحياة نتيجة إرهاصات وتجليات العولمة، وهكذا يصبح لزاما على أي مجتمع أن يمتلك نظاما تربويا له القدرة على التكيف مع المتغيرات المتسارعة.

وبدورنا نحن في الوطن العربي بصورته العامة والجزائر على وجه الخصوص لا نعيش بمعزل عما يحدث من حولنا، وحاليا تواجهنا الكثير من التحديات والمخاطر، وسوف يتحدد موقعنا من الخارطة الكونية على مدى استعدادنا للمواجهة وقدرتنا على التفاعل، والإستراتيجية التي نرسمها لمواجهة تيار العولمة. أما سياسة الهروب إلى الأمام وحتى إلى الوراء كما نفعل دائما عندما تواجهنا المخاطر المختلفة فإن ذلك يتيح حتما فرصة للتدخل الأجنبي فيرسم الغزاة على صفحات أبنائنا البيضاء ما يريدون.

إن مواجهة العولمة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال رؤية مبنية على أساس واقع المجتمعات العربية واحتياجاتها الضرورية والفعلية، فما هي دعائم الإستراتيجية التي نرسمها لمواجهة العولمة؟ وكيف يمكن تدعيم وتطوير النظام التربوي حتى يؤدي دوره، ويقوم بالتصدي لتيار العولمة؟ إن ذلك يتحدد وفق ما يلي:

أولا: التأكيد على الهوية والخصوصية الثقافية:

إن ما يسود العالم في عصرنا الحاضر من توجهات نحو تحرير التجارة وتيسير حركة تنقل الأشخاص والمعلومات، وما ينتشر في عالمنا من فضائيات وشبكات معلوماتية وتواصلية مذهلة، هذه العولمة أدت إلى تراجع دور الدولة في التأثير على فكر مواطنيها، وثقافتهم، ورأيهم، وقناعاتهم وحتى أذواقهم. إن العولمة بكل معطياتها وتجلياتها وأهدافها المعلنة وغير المعلنة تشكل أخطارا بالغة، على هوية الأمة العربية وموروثها وثوابتها، بحكم أنها تعمل على تكوين سمات شخصية جديدة تحمل بين طياتها تناقضات ثقافية في ظل متغيرات عصرية مفروضة على الفرد العربي(2)، وبذلك تتحول الثقافة العربية إلى ثقافة من نوع جديد وربما تقترب من المفهوم الذي قدمه "كارل بولاني" في كتابه المعنون بـــ:"التحول الكبير_حضارة السوق" بحيث أصبح كل شيء خاضعا لشروط ونظام السوق حتى روح الإنسان نفسه.(3)

وبناءا على ذلك فإن من واجبنا تحصين أبنائنا ضد تأثير العولمة، ويجب أن لا يكون هذا التحصين جملة أو فقرة في السياسة التعليمية، بل ينبغي أن يمتد إلى التمثيل الحقيقي في المناهج والمقررات والأنشطة التربوية والإعلامية والثقافية.

إن التربية العربية بمعايشتها هذه المرحلة الحرجة هي بحاجة إلى بناء الثقة في أبنائها، وتعزيز انتماءاتهم لأمتهم وأوطانهم، وصون هويتهم وثقافتهم، حتى تمكنهم من أن يعيشوا قادرين على الأخذ والعطاء والإنجاز والحوار مع الآخر بجدية وافتخار بعيدين كل البعد عن عقد النقص والخوف والتعصب.(4)

إن الدفاع عن الهوية الثقافية ضد مخاطر العولمة لا يتأتى عن طريق الانغلاق على الذات ورفض الآخر فهذا تصحيح خطأ بخطأ، ومجموع الخطأ لا يكون صوابا، إنما يتأتى ذلك بإعادة بناء الموروث القديم المكون الرئيسي للثقافة الوطنية، بحيث تزال

معوقاته، وتستقر عوامل تقدمه، ويتطلب الدفاع عن الهوية الثقافية كذلك كسر حدة الانبهار بالغرب ومقاومة قوة جذبه وذلك برده إلى حدوده الطبيعية، والقضاء على أسطورة الثقافة العالمية.(5)

ومن بين أهم طرق التخفيف من حدة وطأة العولمة الثقافية هو استثمار الجوانب الروحية المضيئة في حياتنا العربية الإسلامية، وموروثنا الحضاري ومبررات إعطاء الأولوية للأصول والمصادر الإسلامية في بناء فلسفة النظام التربوي يمكن ردها إلى عدة اعتبارات منها:

إن في الرجوع إلى المصادر الإسلامية وربط الشعوب العربية بماضيها وتأكيدا لهم على شخصيتهم الثقافية والتربوية الإسلامية، وأن الإسلام يمتلك المرونة في قواعده ومبادئه العامة المتعلقة بتنظيم الحياة البشرية في جميع مجالاتها، وهو ما يجعله صالحا لكل زمان ومكان(6)، وعليه فإن الأمة العربية إذا أرادت أن تضع لنفسها موقعا بين الدول، وتحافظ على كيانها، وعلى شخصيتها الحضارية والثقافية لا بد أن تربط تعليمها بثقافتها وحضارتها وتحرص على أصالتها وتربط حاضرها بماضيها، ولا تلجأ إلى التقليد الأعمى لأن الاعتماد على الغرب لبناء ذواتنا هو محض خرافة(7).

ثانيا: تطوير الأساليب التربوية:

إن الكثير من الدول العربية رسمت سياستها التربوية والتعليمية منذ عدة عقود مضت، ومنذ ذلك الحين لم تقم بمراجعة دورية ومستمرة ومتعمقة خاصة فيما يتعلق بسياسات التربية وأهدافها، رغم التغيرات التي طفت على الساحة الدولية في ميادين الحياة الاقتصادية والتقنية والثقافية والتي تستدعي تبني سياسات وأهداف مستحدثة تتجاوب مع طبيعة هذه التغيرات، وعلى هذا الأساس فإنه ينبغي مراجعة الأنظمة التربوية في الدول العربية لإحداث التغيرات المطلوبة في السياسة والمناهج والطرائق والأهداف، وتبني صيغ وبدائل تؤدي إلى تطوير الأساليب التربوية وتحسين نوعيتها بما يلائم الزمن الذي نعيشه.

لقد أصبح التركيز في هذا العصر على الكيف والنوعية والتميز، وهذا لا يتم إلا بخلق أنظمة تعليمية مرنة تهدف إلى تكوين الفرد المبدع التواق إلى الابتكار والنقد والقادر على مواصلة تعليمه مدى الحياة والمتفتح في عقليته على العالم أجمع.

إن تطوير الأساليب التربوية يستدعي إعادة النظر في كل جزئية من جزئيات المنظومة التربوية.

إن هذا التغيير والتحديث لا ينبغي أن يبنى على الحدس والتخمين أو الظن أو التجريب العشوائي بل ينبغي أن يبنى على البحث العلمي الذي لا تطوير بدونه .

إن ضبط جودة التربية تتطلب توفير حريات اكبر ومشاركة اجتماعية أوسع فمن خلال ا لرأي والحوار تتضح الرؤى والمعالم وتتشكل الطروحات الأعمق والأجود.

ثالثا: تجديد غايات التربية ومراميها

تتميز المجتمعات الإنسانية في القرن الواحد والعشرين بالتغير السريع والانفتاح على بعضها البعض وتقدم المعرفة، وسيطرة العلم والتّقانة والاقتصاد على حياة الشعوب بشكل لم تشهده الإنسانية من قبل(8)، ففي هذه المجتمعات تسود قيم الإنتاج والمعرفة القائمة على الإبداع والاقتصاد القائم على التقنية والمعلومات والمنافسة والتكتل، فعلى التربية العربية إذن أن تعيد رسم أهدافها وسياستها في ضوء هذه المتغيرات إذا أرادت أن تكون لها مكانة بين الأمم إذ أن وظيفة التربية العربية في مشارف هذا القرن هي تهيئة الناشئة لعالم متغير في خصائصه وطبيعته ومعارفه هذه. التهيئة لا تتم من خلال صب المعلومات في أذهان الدارسين وتخويف الطلاب بالاختبارات، وهيمنة المعلم على العملية التعليمية، بقدر ما ينبغي لها أن تتوجه إلى تنمية مهارات التعلم الذاتي والبحث والتفكير الموضوعي والمنطقي، وحل المشكلات وإكساب الدارسين مهارات في الحياة خاصة في استخدام الحاسوب وتنمية اتجاهاتهم نحو العلم والمعرفة والقراءة، وهي الأمور التي تمكنهم من مواصلة تعليمهم وبشكل متواصل ومستمر.

كما تتطلب المنافسة العالمية الحادة في مجال الاتصال والعلوم والمعارف تنمية قدرات الطلاب المبدعة والمبتكرة التي تحمل ميزات التفكير والنقد المستمرين، وهذا يستلزم وجود قاعدة عريضة من العلماء والمبدعين والباحثين ذوي القدرات الإبداعية

العالية، وهو ما يتطلب من التربية العربية إدراج أهداف تربية الإبداع والاقتدار من بين أولى أولوياتها والأخذ بجملة الأسباب المؤدية إلى تولد هذه الثقافة الاقتدارية، كغرس قيم الإبداع في كل فرد وتنمية مواهبه وهواياته وتشجيع البحث العلمي في المراحل العلمية المبكرة واحترام حرية الآخر وقبول آرائه وتصوراته وتعويده على البوح بها والدفاع عنها.

إن تأصيل هذه الأهداف وغرسها هو المدخل الطبيعي لافتكاك مكان بين الدول، كما ينبغي أن تهتم منظومة الأهداف التربوية في الدول العربية بمسألة تربية القيم الإنسانية الراقية، فعالمنا أصبح عالم القلق واختلال القيم وتفشي العداء واعتداء الإنسان على أخيه وعلى البيئة الكونية، وعليه فالمدرسة العربية مطالبة بأن يكون لها دور بالغ في المحافظة على القيم الإنسانية العالمية من خلال نشر قيم التسامح والتعايش والسلام واحترام الخصوصيات والاختلافات الثقافية وصون كرامة الإنسان وحفظ حقوقه وحرياته، وتعويده الممارسة الديمقراطية. (9)

إن تحقيق التربية لمهمتها المنوطة بها في الوقت الراهن، والمتمثلة في تعزيز روح النقد والحوار وتكوين الفكر الناقد تعتبر بحق أدوات ووسائل لازمة تمكن الصغار والكبار من مجانبة مواقف الإتباع والتقليد وتقبل ما يلقى عليهم من أفكار تجعلهم يسيرون في طريق المساهمة الفعلية في مشكلات العالم ومناقشتها والمشاركة في حلها، لا سيما أننا في عصر يغزو العقول والنفوس بوسائل جبارة يحاول إدماج وحدات العالم دولا ومنظمات وأفراد في نظام واحد كما يتميز هذا العصر أيضا بأن الأدوار فيه قد قسمت، فهناك الفاعل الذي يجني ثمار العولمة، وهناك التابع الذي عليه أن يستجيب لتجليات الظاهرة. (10)

رابعا: تغيير المناهج التربوية:

من بين أهم التعريفات التي أطلقت على المنهج هي أنه:"تنظيم وتخطيط لأنشطة المتعلمين بطريقة منظمة ومقصودة سواء كانت هذه الأنشطة داخل المدرسة أو خارجها أو كانت مرتبطة بجوانب تعليمية أو تدريبية".(11)

كما يتمثل المنهج في:"جميع الخبرات (النشاطات والممارسات) المخططة لمساعدة الطلبة على تحقيق النتاجات التعليمية المنشودة إلى أفضل ما تستطيع قدراتهم.(12)

إلا أنه من أكثر الانتقادات الموجهة لمناهجنا التربوية تنصب حول تقليديتها وابتعادها عن روح العصر ومتطلباته وتركيزها على الكم دون الكيف وإغراقها في الجوانب النظرية والماضوية على حساب الجوانب التطبيقية والحداثية، وانفصامها الشديد عن احتياجات الدارسين ومتطلبات سوق العمل وارتباطها بطرق تدريس تجاوزها الزمن المعاصر(13) وبناءا على ما ذكر يعد إصلاح محتوى المناهج ومضامينها أكثر من ضرورة لكونه يعتبر ركيزة أساسية وإحدى أولويات الإصلاح المنشودة لتأسيس التربية العربية الحديثة القادرة على بناء فرد قادر على أن يواجه المستجدات التي تواجهه دون مركب نقص،وفرد متمسك بثوابت الأمة وموروثها، وممتلكا للمهارات الذهنية الإبداعية التحليلية النقدية، والتي في مجملها تكون لنا مواطنا متفاعلا مع روح العصر ومساهما في بناء أمته وتطورها إن المناهج التربوية يجب أن تبنى وفق الرؤى العربية القومية والوطنية والرؤى الكونية للقرن الواحد والعشرين يستلزم إرادة سياسية جادة لا تقتصر على تقرير المألوف وسرد المواصفات وإنما لا بد من تحليل العوامل والديناميات المجتمعية والإدارية ومدى التفاعل الايجابي بين عناصر المنظومة التربوية(14). هذا من جهة، ويستلزم من ناحية أخرى مشاركة اجتماعية حقيقية ترسم فيها السياسات، وتحدد فيها آليات التنفيذ من خلالا حوار مجتمعي يشارك فيه صناع القرار ورجالات التربية وأهل الفكر والرأي ،وإدراجنا لهذا العنصر يتأتى من أن التخطيط للمناهج في الوطن العربي يسير في اتجاه واحد من القمة إلى القاعدة ،وليس ثمة مشاركة واسعة في وضع المناهج من قبل أصحاب الشأن التربوي، كمديري المدارس والمعلمين والطلاب والآباء.

ولتمكين المناهج التربوية من مواجهة تحديات العولمة التي تحاول جاهدة أن تخلق نظاما تربويا واحدا من خلال محاصرة الثقافة العربية وتذويبها ،وجب على الدول العربية(15) أن تعمل على ضرورة ربط التعليم ومناهجه بالعمل واحتياجات السوق والموازنة بين المواد النظرية والعلمية والعملية(16) ومع التركيز على النوعية وضبط جودتها والتأكيد على القيم والمضامين الإنسانية والعالمية، وقيم الحق والعدل ،دون إغفال

لجوانب الخلق والإبداع والتنمية العقلية والتقنية ،وحتى طرق وأساليب المواجهة وجب على المناهج أن تعتمد على أسلوب تداخل التخصصات والعلوم وتحقيقا لوحدة المعرفة والفكر من جهة وتحقيقا لوحدة المنهج العلمي والميداني لحل مشكلات الحياة من جهة أخرى.

إلى جانب ذلك يجب إكساب المعرفة للتلميذ بما يتفق وعمره العقلي أو الزمني وبطرق حديثة ومتنوعة ومرنة وبعيدة عن السرد والحفظ والتلقين، ويحدث هذا موازاة بالإيمان بان المعرفة متغيرة ونسبية ومعنى هذا ينبغي للمناهج أن تتصف بالجاذبية والتشويق لإثارة اهتمام الدارسين، وتنشيط دافعيتهم مما يضمن تفاعلهم معها بشكل أعمق وأكثر ايجابية (17) أما فيما يخص محتوى المناهج ومضامينها فإن العالم المعولم من حولنا قد حدد المحتوى الأكاديمي الذي يجب أن يعرفه التلاميذ للنجاح في القرن الواحد والعشرين وعليه ينبغي لدعة الإصلاح التربوي أن يولوا اهتمامهم بان تحدد التربية أهدافها بخلق أفراد مبدعين وتغرس في الناشئة قيم العصر واتجاهاته وأدواته، تربية تمكنهم من افتكاك موقع بين الأمم من خلال تدريس العلوم والرياضيات والمنطق واللغات ومهارات الحياة والثقافة الحديثة، فالباحثة "دونا أو تشيدا" تسترشد في كتابها المعنون بـــ:" إعداد التلاميذ للقرن 21" ببعض مؤشرات ومحتويات مناهج التربية الحديثة التي يجب أن تكون توافق روح العصر لتؤكد (أن المحتوى التعليمي الذي ينبغي أن يعرفه التلاميذ في القرن 21 ينبغي أن يركز على محاور أساسية: استخدام الرياضيات والمنطق ومهارات التعليم والتفكير واستخدام الثقافة للوصول إلى المعلومات ،ومهارة معالجتها بطريقة فعالة...).(18)

كما يمكننا أن نتطرق إلى نقطة لا تقل أهمية عما تناولناه سابقا أن نولي اهتماما باللغة العربية ودعمها واستخدامها بشكل صحيح، والاعتزاز بها، لان اللغة بات من المعروف أنها بوابة قلعة الثقافة(19)، فمن البديهي أن كل أمة تحترم نفسها تدرس أبناءها بلغتها. وحتى من الناحية التاريخية لم يسجل قط أن أمة نهضت دون لغتها.وفي هذا الصدد تشير الدراسات التي أجراها خبراء دوليون إلى أن أفضل لغة للتعليم. في جميع المواد الدراسية في المرحلة الابتدائية بالخصوص هي لغة الأم. وفي هذا المقام نستدل

برأي"هيوز" حين انتقد بعض الدول الإفريقية التي ارتأت أن تدرس أبناءها اللغة الانجليزية في المراحل المبكرة من العمر بقوله " إن الاعتقاد بتدريس اللغة الانجليزية لأبناء إفريقيا في مرحلة مبكرة من العمر سيزيد من تعلّمهم لهو اعتقادا أسطوريا" . واستمر بالقول "... وفوق ذلك فأنني اعتقد جازما بان الطلبة لا يمكنهم أن يتعلموا القراءة بشكل مرض بلغتين في أن واحد. وأنهم يستقبلون القراءة باللغة الانجليزية بشكل أفضل إذا تعلموها بعد أن يكونوا قد أتقنوا مهارات القراءة بلغتهم أولا" كما يمكننا أن نستدل ببعض الدول التي تولي اهتماما بالغا بلغتها كاليابان التي نجد النسبة من 22 ٪- 36٪- من وقت دراسة الطالب في المرحلة الابتدائية يخصص لإتقان اللغة اليابانية وانه لا يدرس أية لغة أجنبية في الصفوف الابتدائية الستة الأولى(20).

ومنه وجب على الدول العربية إذا أرادت أن تكون في مأمن عن ما يحيط من حولها من تحديات أن تصون لغتها وتعتز بها من أجل الاحتفاظ بشخصيتها وهويتها.

خامسا: الأخذ بمبادئ الإدارة الحديثة.

إن للإدارة التعليمية والمدرسة دورا أساسيا في إنجاح العملية التعليمية . إذ أن مسؤوليتها الأساسية تكمن في تنظيم العملية التعليمية .وتخطيطها ومتابعتها وتقويمها. وفوق كل ذلك تهيئة الأجواء النفسية والاجتماعية والتجهيزية المساعدة على التعلم.

إن إدارة التعليم في البلاد العربية تتسم بالتقليدية والمركزية الشديدة . وتضخم عدد الموظفين والموقف السلبي في استخدام التقنية الحديثة . فعلى الرغم من الانتشار الواسع لثقافة المعلوماتية، وتوظيف الحاسوب في المؤسسات العامة والخاصة .إلا أن الميدان التربوي بشقيه التعليمي والإداري لا يزال متأخرا عن نظرائه. مما جعل الإدارة تسير وفق معطيات القرن الماضي وبصورة غير متناغمة مع روح العصر وجوهره الذي أضحت فيه المعلوماتية. خيارا استراتيجيا لا غنى عنه.

ومما سبق تناوله صار لزاما علينا إصلاح إدارة التعليم. بحيث أصبح حاجة ماسة وملحة بغية الانتقال من أنماط إدارة تتسم بفرط المركزية والأشكال الموحدة. والتسيير بالأوامر إلى إدارة تتسم بالمشاركة في اتخاذ القرارات والتنفيذ والمراقبة على أساس اللامركزية ويجب تدعيم هذه العملية بنظام للمعلومات خاص بالإدارة. ويستند في ذات

الوقت إلى التكنولوجيا الجديدة والى مشاركة المجتمع المحلي في إنتاج المعلومات الملائمة والسليمة في الوقت المناسب لان الولوج لهذه الطريقة وهذا الخيار من شأنه أن يعمق مبادئ توسيع المشاركة الشعبية في صناعة القرار وتعميق روابط المجتمع بالمدرسة.

إن تطرقنا لهذه النقطة يقودنا للحديث عن تلك المدارس المتواجدة في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعرف بـــ:" مدارس كسر القالب " "break the mold school " وكان الغرض من تأسيس هذه المدارس والتي يمولها القطاع الخاص هو كسر كل ما هو تقليدي من أجل تمكين هذه المدارس أن تواجه التحديات التي أفرزها هذا القرن. ومن ملامح هذه المدارس هو زيادة استخدام التكنولوجيا التعليمية. وتغيير طبيعة العلاقة بين المدرسة والمجتمع المحلي لزيادة التفاعل والارتباط بينهما . إن الإشارة إلى هذا النموذج بين المدارس يجعلها أمام عدة تساؤلات لعل فحواها يمكن في أي خانة يمكن أن نصنف مدارسنا العربية مادامت المجتمعات التي أنتجت هذه التحديات نفسها تحاول جاهدة بأن تواجهها؟ وقبل الانتقال إلى محور أخر بالدراسة يجب أن نشير أن الإدارة المدرسية مطالبة باستحداث بنى وهياكل تعنى بمسألة التنسيق والترتيب لربط الدارسين بالمجتمع ومواقع العمل والإنتاج، وتأسيس مراكز لمصادر المعرفة تنهل من معين الثقافة الحديثة. كما أن الإدارة المدرسية مطالبة بأخذ مسألة التوجيه والإرشاد الطلابي مأخذا جديا تتعاون فيه الجامعات والقطاع الخاص والدوائر المعنية بمستوى الطلبة. حتى تتمكن من توفير خدمات الإرشاد والتوجيه فيما يخص مستقبل الطلاب وبلورة اهتماماتهم وانشغالاتهم ومعالجة اشكالياتهم النفسية والأسرية. لأن من شروط الإدارة المدرسية الناجحة. والتي تستطيع أن تضع لنفسها موقعا في هذه الألفية، هي الإدارة التي يكون لها ارتباط مباشر بالتلميذ وأسرته وواقعه الاجتماعي والثقافي، وهي الإدارة التي لا تعتبر وظيفتها التعليم فقط، ولكنها ترى أن أهم وظائفها أيضا تكوين مواطن المستقبل.

سادسا. صورة المعلم المنشود في الألفية الثالثة:

المعلم هو العنصر الأساسي في أي تجديد تربوي، لأنه أكبر مدخلات العملية التربوية وأخطرها بعد التلاميذ. وموقع المعلم في النظام التعليمي تتحدد أهميته من حيث

أنه مشارك رئيسي في تحديد نوعية التعليم واتجاهه، وبالتالي نوعية مستقبل الأجيال وحياة الأمة (21).

إن التغيرات العالمية المتسارعة في طبيعة الحياة المعاصرة تضفي أهمية متزايدة وشأنا أكبر لدور المعلم في العملية التعليمية. لكونه هو الذي يعمل على تنمية قدرات التلاميذ ومهاراتهم عن طريق تنظيم العملية التعليمية وضبط مسارها التفاعلي ومعرفة حاجات التلاميذ وقدراتهم واتجاهاتهم وطرائق تفكيرهم وتعلّمهم، وهو مرشدهم إلى مصادر المعرفة وطرق التعليم الذاتي التي تمكنهم من متابعة تعليمهم وتجديد معارفهم دوما وأبدا (22)

لقد أدت التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم في مختلف المجالات إلى تغيرات في غايات التربية وفي أهدافها والى تحولات في دور المعلم الذي أصبح موجها ومنشطا أكثر من كونه ملقنا للمعرفة .فوفق هذه المستجدات تحول دور المعلم الذي أصبح موجها ومنشطا أكثر من كونه ملقنا للمعرفة. فوفق هذه المستجدات تحول دور المعلم إلى مرشد لمصادر المعرفة والتعليم، ومنسق لعمليات التعلم ومصحح لأخطاء المتعلم، ومقوم لنتائج التعلم وموجه إلى ما يناسب قدرات كل متعلم وميوله.

ويشير العديد من خبراء التربية، أنه لن يتم التوفيق في تطوير نوعية التعليم في مدارسنا ما لم نطور مستوى المدرسين الذين يعملون بتلك المدارس ولا نستطيع أن ندعي أن في تخطيط المناهج أو المواد التعليمية أو في توفير قاعات الدروس الفاخرة أو الإداريين الأكفاء ما يكفي لمواجهة سلبيات التعليم الرديء، وعلى الرغم من أهمية بعض العوامل مثل القيادة الإدارية وظروف العمل باعتبارها عوامل لها أهميتها بالنسبة إلي الطلاب، إلا أن هذه العوامل لا تقارن بأثر المدرس ودوره في العملية التعليمية.

وبهذا يتبين لنا أن إصلاح التعليم وتطويره وتحديثه، لا يمكن أن يتم بمنأى عن الاهتمام بحجر الركيزة ومفتاح النجاح في العملية التعليمية، ألا وهو المعلم.

وعليه فالمعلم المنشود في الألفية الثالثة، يجب أن يلم بمهارتين في آن واحد، هي التخصص العلمي الدقيق، والتأهيل النفسي والتربوي للتدريب والإشراف على التلاميذ، كما يستلزم من القائمين على شؤون التربية أن يمنحوا للمعلم قدرا كافيا من الحريات

لتوظيف المحتوى الدراسي الملائم مع الأهداف المرسومة والسياسات المتبعة والمناهج المحددة، دون ضرورة تقييدهم، بكتاب مقررا سلفا لا يحيدون عنه شيئا(23).

كما يجب على المعلم أن يكون مدربا ومؤهلا للتعامل مع المعلومات والاتصال.

كما يقوم المعلم بواجباته وأدواره وفق موجهات التربية الحديثة، ويشترط فيه أن يكون على الشكل الأتي :

أن يكون مؤمنا برسالته ودوره في مجتمع المستقبل.

أن يكون قدوة اجتماعية وعلمية وأخلاقية لتلاميذه وبيئته المدرسية ومحيطها الاجتماعي والأوسع.

أن يكون ملما بالتقنيات التربوية الحديثة بما في ذلك استعمال الحاسوب وتقنيات تحليل المعلومات والبيانات(24).

أن يعمل على تنظيم التعليم الذاتي لدى التلاميذ.

أن يكون مساعدا على اكتشاف قدرات التلاميذ ومواهبهم ليتم توظيفها بشكل أفضل يتلاءم مع دوافعهم الحقيقية، كما يجب أن يكون مساعدا للتلاميذ على تحليل المواقف الجديدة وعلى التكيف معها،وأن يعمل على حفز تعلم التلاميذ بإذكاء روح المنافسة البناءة بينهم .

أن يساهم في خلق الظروف المناسبة لإرساء حوار متكافئ مع التلاميذ، والتعامل معهم كشركاء حقيقيين في العملية التعليمية.

أن يقوم بتربية التلاميذ على مجموعة من السلوكات كا احترام قيم الجهد والعمل الجماعي والضبط الذاتي واحترام الآخرين وتقدير التنوع، وتدريبهم على الحياة الديمقراطية، والعمل على أن يكون المعلم قدوة في ممارسة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.(25)

ونحن نتحدث عن صورة المعلم الذي يجب أن يكون في زمننا المعاصر هذا. وجب علينا أن نتطرق إلى نقطة هامة جدا تتمثل في اهتمام أصحاب القرار في الدول العربية بالوضع المادي والمعنوي للمعلم، لأن هذا الوضع لا ينفصل عن دوره التربوي والتعليمي حيث أن ذلك كله له علاقة وطيدة بنجاح العملية التربوية والتعليمية.

وأخيرا لا يسعنا إلا أن نؤكد استشراف مستقبل التربية لأي أمة من الأمم لا يمكن بلورته عن بعض الأمور لعل أبرزها يتمثل في معرفة سمات العصر، ومدى استجابة المجتمع لهذه الظروف والسمات ومواكبته لها، وثانيهما معرفة المشهد التربوي المعاصر بايجابياته وسلبياته، كي يتم الانطلاق من خلال ذلك لإجراء التغيير والتحديث.

وبما أن العصر الذي نعيشه مليء بالتحديات التي تواجه الفرد، حيث تظهر كل يوم على مسرح الحياة معطيات جديدة، تحتاج إلى خبرات وأفكار ومهارات جديدة أيضا للتعامل معها بمعنى أننا نحتاج في هذا العصر إلى إنسان مبدع ومبتكر، قادرا على التكيف مع بيئته الطبيعية والاجتماعية وفق القيم والأهداف المرغوبة.

إن ما ذكرناه آنفا قد يتحقق فقط حينما نملك تربية قادرة على أن تواكب متطلبات العصر وتواجه تحدياته. تربية تكون نقطة الانطلاق الأساسية لتحسين نوعية الحياة، ومساعدة الأفراد والجماعات على تحقيق الأهداف التنموية للمجتمع، لان التربية وحدها كفيلة بخلق مجتمع بتحرك وفق هذه التصورات والمعطيات المستجدة يوميا انطلاقا من تربية الفرد وتثقيفه وبناء قدراته الإبداعية.

إن ما ذكر سابقا يرتبط بالمجتمعات التي تريد أن تضع لنفسها موقعا في الخارطة الكونية، والتي تسعى أن تكون فاعلة، وناشطة ومساهمة، لان المجتمعات التي تشهد موجة التحولات والتغيرات نتيجة ثورة الاتصالات والمعلومات دون أن يكون لها مقدرات ذاتية للوقاية أو الحماية أو الدفاع عن هويتها وحضارتها وثقافتها ستكون مهددة بأسوأ النتائج فهل قمنا بتحصين أنفسنا ضد أسوأ النتائج....؟

الهوامش والمراجع

(1) طلعت عبد الحميد وآخرون، تربية العولمة وتحديث المجتمع، دار فرحة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص ص 40، 41.

(2) عبد العزيز بن عبد الله السنبل، التربية في الوطن العربي –على مشارف القرن 21 – الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2002، ص 266.

(3) أحمد مجدي حجازي، الثقافة العربية في زمن العولمة، دار قباء للنشر، القاهرة، 2003، ص43.

(4) مفيدة محمد إبراهيم، أزمة التربية في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي، الأردن، 1999، ص ص 20، 21.

(5) حسن حنفي، الثقافة العربية بين العولمة والخصوصية، المؤتمر العالمي الرابع حول العولمة والهوية، الأردن 04و06 ماي 1998، ص ص 27، 28.

(6) محمد الحسن العمايرة، الفكر التربوي الإسلامي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان 2000، ص ص 25، 27.

(7) مفيد الزيدي، قضايا العولمة والمعلوماتية، الطبعة الأولى دار أسامة للنشر، عمان 2003، ص105.

(8) سعيد حارب، الثقافة والعولمة، دار العين، الإمارات العربية المتحدة ص ص 20، 21.

(9) عبد العزيز بن عبد الله السنبل، مرجع سبق ذكره، ص269.

(10) سعيد حارب، مرجع سبق ذكره، ص ص22، 23.

(11) كوثر كاجاك، اتجاهات حديثة في المناهج وطرق التدريس، الطبعة الثانية، عالم الكتب، القاهرة، 2001، ص ص11، 12.

(12) محمد محمود الحيلة، وتوفيق أحمد المرعي، المناهج التربوية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان 2000، ص25.

(13) فكتور بله وحسن البليلاري، التعليم الأساسي في الوطن العربي، دار فارس للنشر عمان 2002، ص ص103، 101.

(14) حامد عمار، مواجهة العولمة في التعليم والثقافة، دراسات في التربية والثقافة الطبعة الأولى، 2000، ص ص 117،118.

(15) محمد العربي ولد خليفة، المسألة الثقافية وقضية اللسان والهوية الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003، ص381.

(16) فوزي طه إبراهيم، ورجب أحمد الكلزة، المناهج المعاصرة، منشأة المعارف، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2000، ص ص 121، 122.

(17) عبد العزيز بن عبد الله السنبل، مرجع سبق ذكره، ص ص 274،275.

(18) دونا أو تشيدا، إعداد التلاميذ للقرن 21 ترجمة محمد نبيل نوفل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دمشق 1998ص ص 16، 20.

(19) عبد الحافظ سلامة، الوسائل التعليمية والمنهج، الطبعة الأولى دار لفكر لبنان 2000 ص ص 16، 18.

(20) محمد محمود الحيلة، وتوفيق أحمد المرعي، مرجع سبق ذكره، ص ص 49، 50.

(21) جبرائيل بشارة، تكوين المعلم العربي والثورة العلمية والتكنولوجية مؤسسة الدراسات الجامعية، بيروت 1986، ص 27.

(22) سلوى محمد الخطيب، نظرة في علم الاجتماع المعاصر، الطبعة الأولى مطبعة النيل القاهرة، 2002، ص221.

(23) محمد كتش، فلسفة إعداد المعلم في ضوء التحديات المعاصرة.الطبعة الأولى مطابع القاهرة 2001، ص ص 209، 201 .

(24) سعيد إسماعيل علي، فقه التربية / مدخل في العلوم التربوية، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة 2001، ص 96.

(25) رأفت رضوان وآخرون، المعلوماتية في الوطن العربي، الواقع والأفاق، دار فارس للنشر، عمان 2002، ص 94.